تقنين الدكتاتورية في مصر

لابن الكنانة

يحرص الرئيس أنور السادات على تغليف دكتاتوريته العسكرية في مصر بغلاف من الديمقراطية يظهر به أمام العالم الغربي تلميذاً نجيباً من تلامذة أنظمتهم المزروعة في بلادنا ، فهو يقول : إنّ (الديمقراطية لها أنياب قوية) وهو نوع جديد من أنواع الديمقراطيات المستحدثة ، ويحرص على أن يلبس هذه الدكتاتورية المدعمة بقوات من الأمن المركزي مجهّزة بأحدث تجهيز وبالحرس الجمهوري والمخابرات بأنواعها لباساً من الشرعية القانونية يخفي به عن عيون السذّج نظاماً من أكثر النظم إضراراً بأبناء شعبنا المصريّ المسلم ، إضراراً في دينه وعقيدته ، وإضراراً في اقتصاده وسياسته وارتباطاته الإسلاميّة والعربية .. ولا تعوزنا على ذلك الأمثلة ، فهي كثيرة ومن أبرزها :

أولاً : موافقته على اتفاقية الصلح الذليل مع اليهود دون الرجوع لمن يفترض أنهم يمثلون الشعب في مجلس الشعب -كما فعل بيجن- وعند عودته حرص على أن توافقه الأغلبية الحزبية المنتقاة لدعم دكتاتوريته .. لإضفاء الــشرعية المزيّفة على الاتفاقية

ثانياً : عندما تصدّى بعض النواب في المجلس لهذه الاتفاقية بالتفنيد والبيان والاستنكار في شرح تفصيلي -وهــم أفراد دون العشرين عضوا- أقدم على استفتاء يبرّر به حلّ هذا المجلس الذي لا يوافقه في هواه بالإجماع ، وهو نفــس المجلس الذي ألبس به اتفاقيته لباس الشرعية ، وحرص على أن يشنّ حرباً شعواء على المعارضين له لمنعهم من دخول المجلس الجديد .. وتحقّق له في ظلّ ديمقراطيته ذات الأنياب ما يريد

ثالثاً : في غيبة مجلس صوري للشعب بعد حلّه المجلس القديم وقبل انتخاب مجلسه الجديد أقدم على تمرير قوانينــه التي سعت زوجته كثيراً لتمريرها وخاصة قوانين الزواج والطلاق التي وصفتها المعارضة بأنّها قوانين تمسّ كلّ مصريّ ، ولم يكن هناك داع فيها للعجلة وإصدارها بقرارات جمهورية ، وكان يجب مناقشتها .. ووصفها الشيخ صلاح أبو إسماعيل بأنّها لم تستند إلى أيّ مذهب أو اجتهاد فقهي وأنها منافية لشرع الله .. وهذه القوانين كانت تجري محاولات قديمة منذ عام 1952م لتمريرها ولم تفلح .. فمرّرها السادات

رابعاً : إقدامه على حلّ اتحاد طلاب الجمهورية بقرار جمهوري بعد أن أصبح كياناً سياســياً مــستقلاً يــصطبغ بالصبغة الإسلاميّة ويتصدّى لاتجاهات وخطط النظام بالنقد والمعارضة الواضحة .. وتكوين اتحاد رسميّ هزيل تنبــثّ فيه أغلبية من أساتذة الجامعة المرتبطين مصلحياً -مادياً وأدبياً- بالنظام ، ويرأسه عميد الكليّة .. فهو بحقّ أصبح اتحادا للمرتبطين بالسلطة ولا دخل له بالطلاب

خامساً : إعطاؤه الأوامر المباشرة للبوليس لإطلاق النار على المتظاهرين من طلبة الجماعات الإسلاميّة المحــتجّين على سياسته الداخلية والخارجية .. فتحت أي نوع من أنواع الديمقراطية يمكن تصنيف هذا الــسلوك مــن رئــيس الجمهورية المتربّع على قمة هذا النظام الأمريكي في مصر ؟ .. وقد ذكر ذلك صراحة في خطابه أمام أساتذة جامعتيّ المنيا وأسيوط في عام 1979م

سادساً : إقدامه على محاربة النقابات التي تتصدى لمخططاته ومثال ذلك نقابة المحامين ونقابة الصحفيين ومــسخه للنقابة الثانية وتحويلها لنادي الصحفيين

سابعاً : استصداره قانوناً من أقسى القوانين لقمع المعارضة الشرعية تحت إسم مستعار هو قانون القيم والعيــب متفاخراً بنقله عن أسياده في أمريكا في الوقت الذي يتشبه فيه بعمر بن الخطاب وهو منه براء

بعد هذا كلّه –وغيره كثير– لم يعد هناك عذر لمعتذر في غفلته أو غيبة وعيه .. كما غاب وعي الحكيم أيام حكم عبد الناصر . ونحن هنا نعذر إلى الله في كشف هذا النظام الموالي لأمريكا والصهيونية على طول الخط ، كي لا يعتقد معتقد أنّه يمكن الجمع بين النقيضين .. مثل الجمع بين الولاء لهذا النظام المعادي للإسلام والمسلمين على طول الخــط وبين الدعوة للإسلام وتحويل مصر إلى دولة إسلامية حقيقة ومضمونا .. فإيّاكم إياكم يا شباب أن تنخــدعوا بمــن يريدون أن يطوّعوكم للولاء لهذا النظام ، فإن الولاء له لا يجتمع مع الولاء لله ورسوله والمؤمنين ، فاصبروا وصــابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون .